

ال المملكة المغربية  
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات المحلية  
مديرية الشؤون القانونية والدراسات  
والتوثيق والتعاون  
قسم حالة المدينة

وزير الداخلية

14799

إلى

السيدات والسادة ولادة الجهات وعمال العمالات والأقاليم  
وعمالات المقاطعات بالمملكة

الموضوع: حول المساهمة في الحملة الوطنية لتعظيم تلقيح BCG على المواليد الجدد.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، فلا يخفى عليكم أن المملكة المغربية كانت من بين الدول الرائدة التي التزرت بضمان جميع حقوق الطفل وفقا للاتفاقيات الدولية التي انخرطت فيها. وقد شكلت عملية التلقيح خلال الثلاثين سنة الأخيرة جزءا من برنامج تطبعه الفعالية والكفاءة والдинاميكية ساهم في خفض معدلات المراضة (morbidité) ووفيات الرضع والأطفال بشكل كبير، كما تشهد على ذلك الدراسات والأبحاث الصادرة عن وزارة الصحة والمندوبية السامية للتخطيط.

هذا، وفي إطار التعاون المشترك بين القطاعات الحكومية، لعبت وزارة الداخلية دورا محوريا من أجل تعظيم التلقيح ليشمل كافة الأطفال حديثي الولادة، وذلك من خلال حث ضباط الحالة المدنية في العديد من المناسبات على طلب تعزيز التصريح بالولادة بشهادة التلقيح مما كان له الدور الإيجابي للتحسيس بهذه العملية ونجاحها.

إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن بعض ضباط الحالة المدنية أصبحوا لا يولون لهذه الشهادة الأهمية التي كانت تحظى بها في السابق، على أساس أنها لا تعتبر من الوثائق المدعمة للتصريح بالولادة المنصوص عليها قانونا، إلا أن هذا لا ينبغي أن ينقص من الأهمية والدور الذي يلعبه تدعيم التصريح بالولادة بهذه الوثيقة، كآلية للتحسيس بأهمية التلقيح والدور الوقائي الذي يلعبه لحماية الأطفال في بداية حياتهم من أمراض فتاكة.

لذا، ولترسيخ مكتسبات المملكة المغربية في مجال حماية حقوق الطفل من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها بلادنا من جهة أخرى، المرجو من السيدات والساسة الولاة وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات حتى جميع السلطات وضباط الحالة المدنية التابعين لنفوذهم الترابي على تحسين وتجهيز المواطنين للقيام بتلقيح أطفالهم، وتعزيز كل تصريح بولادة جديدة بما يثبت استفادة الطفل الم المصرح بولادته من التلقيح BCG، مع التأكيد على أنه إذا تعذر على بعض المواطنين الإدلاء بهذه الشهادة لأي سبب من الأسباب، أن يتقبل ضباط الحالة المدنية التصريح بولادتهم بناء على الوثائق المطلبة قانونا، ومطالبيهم الإدلاء بالوثيقة التي ثبتت استفادة المولود الجديد من هذا التلقيح لاستكمال إجراءات التصريح.

والسلام.

وزير الداخلية  
عبد الوافي لفتيت